وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

استراتيجيات التهجير والسيطرة الأمريكية:

تفكيك خطة "ترامب" وتأثيراتها على غـــزة

زيد المحبشي

استراتيجيات التهجير والسيطرة الأمريكية:

تفكيك خطة "ترامب" وتأثيراتها على غـــزة

مركز البحوث والمعلومات

زيد المحبـــشي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مارس 2025م - رمضان 1446هـ

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحوث والمعلومات

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

المحتـــــويات

استهلال 04

التهجير الترامبي بوابة العبور لصفقة القرن 05

استعجال الصهاينة استكمال برنامج "أرض بلا سُكّان" 07

مقدمات خطة ترامب 09

مضامين الخطة الترامبية 13

أماكن التوطين والتهجير البديلة 16

قراءة في المواقف من خطة ترامب 19

أولاً: الموقف العربي: 19

ثانياً: الموقف الفلسطيني: 21

ثالثاً: الموقف اليمني: 21

رابعاً: الموقف الأميركي المضاد: 22

خامساً: الموقف الصهيوني: 24

سادساً: الموقف القانوني: 27

الأهداف والغايات 28

أولاً: على الصعيد الأميركي: 28

ثانياً: على الصعيد الصهيوني: 30

التداعيات والمخاطر 33

الخطة المصرية "العربية" المضادة 35

تباين المواقف من الخطة المصرية "العربية" 41

الخيارات والسيناريوهات 42

المراجع 46

اســـــتهلال

ضـم اجتـماعٌ عُقـد في يـومٍ مـا، بمـكانٍ مـا، مـن بلاد اللـه الواسـعة، كوكبـة من قـادة جن بني الأصفـر وبنـي الأحمـر، وبعـد حـوارات مُسـتفيضة حضرها الشـيطان الأكـبر، وأخـذٍ وردٍ وجذبٍ وشـد، اتفـق المتآمـرون عـلى أن تهجـير سُـكان قطـاع غـزة يمُثـل الجانـب العمـلي لمـا يُسـمّى بـ "صفقـة القـرن" ، والوجـه المشرق لمـشروع الـشرق الأوسـط الجديد الذي يسـعى ترامـب بكل ما أُتي مـن قـوة لبعـث الحيـاة فيـه مـن جديـد، واختلفوا حـول فرشـات العمـل الميدانية:

منهـم مـن رأى إعـمال سياسـة الترغيـب "الهجرة الطوعيـة والنقل الطوعـي"، ومنهم من رأى اتبـاع سياسـة الترهيب "التهجـير القسري والهجـرة الإجبارية"، ومنهم مـن رأى المزاوجة بينهما، وامتـد الخـلاف إلى الوطـن البديـل، فمنهـم مـن رأى أن الأقربون مـن الأعـراب أولى بالمعروف، واتجهـت الأنظـار إلى مـصر والأردن، تلاهـا السـعودية، تلاهـا سـورية والصومـال والسـودان، ومنهـم مـن رأى نقـل بـركات التهجـير الترامبيـة إلى أندونيسـيا الإسـلامية، ومنهـم مـن دعـى لإيجـاد بدائـل بعيـدة عـن بلاد العـرب في حال المانعـة العربية والإسـلامية، فاقترحـوا دويلات هجينـة في كوكـب واق الواق.

مخططـات التهجـير ليسـت بالجديـدة عـلى الشـعب الفلسـطيني المظلـوم، وهـو مسلسـل متواصلـة حلقاتـه منـذ العـام 1936، وهنـاك أكـثر مـن 6 ملايـين فلسـطيني مشـتتين في بـلاد المهجـر وممنـوعٌ عليهـم العـودة إلى وطنهـم، رغـم كـثرة حديـث القـرارات الأمميـة العرجـاء والعـوراء عـن حقهـم في العـودة، لكـن لا أثـر لها في واقعهـم ولا تسـتحق الحبر الـذي كُتبت به، بعـد أن سـلبهم العـدو المحتـل أرضهم وأحلامهم ومسـتقبلهم، وقتـل حاضرهم بجرائمـه التي لا نهايـة لهـا ولا حـدود لـه ولا كوابـح لهـا ولا رادع عـربي أو أممـي لهـا، وخطة ترامـب التهجيرية مجـرد حلقـة في مسلسـل التغريبـة الفلسـطينية المفتوحـة.

وفي كل محطـة تهجيريـة الـكل يتسـاءل: أيـن هـم قـادة العـرب مـما يجـري في فلسـطين المحتلـة والسـليبة والذبيحـة، وفي كل مـرة لا جـواب، فهـم إمـا صامـت ومكتفـي بالتفُرجـة، أو مكتفـي بإدانة إعلامية على اسـتحياء، أو متآمر، أو مُشـارك، أو مُحلـل ومُـبرر ومُسِّـوق وممـول لبضاعـة التهجـير البائـرة.

التهجير الترامبي بوابة العبور لصفقة القرن

سبق لمركز البحوث والمعلومات نشر ملف عن تهجير سكان غزة في رمضان العام 1445 هـ، تم فيه الحديث عن المسارات والمحطات التاريخية للعنة التهجير وما تخللها من جرائم وإبادة وصولاً إلى ما رافق الرد الصهيوني على عملية طوفان الأقصى، من إجرام لإجبار سكان القطاع على التيه في المنافي، لكن صمودهم أسقط كل المؤامرات، وهم اليوم أكثر إصراراً وعزيمة على إسقاط مؤامرة ترامب وإبطال مفاعيل قنبلته التفجيرية والتلغيمية لحاضرهم، ومستقبل أولادهم ،وقضيتهم المحورية، والمصيرية.

الشيطان الأميركي الأكبر في تسويقه لبضاعته البائرة -وهي محط رحالنا في هذا الملف- تذرّع بنبوءة وردت في سِفر "إشعياء"، تتحدث عن "تفريغ بلاد الشام في فلسطين والأردن ولبنان وسوريا من سكانها، وتفريغ سكان العراق ومصر وإقامة دولة إسرائيل الكبرى"، وهو من الأسفار التي حرّفها اليهود، وطوّعوا نصوصها لخدمة أهداف الصهيونية العالمية، وادعى العرّاف الأميركي أنه مُرسلٌ من عند الله لتحقيق تلك النبوءة الزائفة، وزيّنها سامري حزب "شاس" العبري "أرييه درعي" بادعائه أن "ترامب" هذا، "مبعوثٌ من الله من أجل الشعب اليهودي"، ومهرها سفير واشنطن في الكيان "مايك هاكابي" بأمنيات شيطانه "سنحقق شيئاً ذا أبعادٍ توراتية بالشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس ترامب".

ولم يدخر إعلام المسبحين من الأعراب جُهداً للاستهلال والتبشير والتهليل بالمخُلّص الأميركي وخطته الجهنمية، التي رأوا فيها عصى سحرية لتخليصهم من قوى الممانعة الرافضة السجود لغير الله، بينما يراهم العرّاب الأميركي مجرد بيادق ومطايا وبغايا تُتاجر بدينها وقضايا أمتها، من أجل الحفاظ على كراسيها الزائلة.

صهيونياً، يعتقد العدو أن السيطرة على الأرض من أهم عناصر القوة الديموغرافية في تشكيل السُلطة النقية وأحد أهم شروط بوليصة التأمين الوجودية لكيانه اللقيط في منطقة المشرق العربي المائج بالكراهية لكل ما هو صهيوني، وأميركا لا تدخر جُهداً لتحقيق ذلك الشرط.

صفقة القرن التي أطلقها المعتوه الأميركي "ترامب" لا زالت قائمة، وهي من الأهداف المُقدسة في السياسة الأميركية تجاه الكيان اللقيط وإن اختلفت هوية نُزلاء البيت الأسود الأميركي، لكن الأهداف لم ولن تتغير، التغيير الوحيد في أدوات وفرشات التنفيذ فقط، ربما عملية الطوفان المباركة عرقلت تلك الصفقة الشيطانية، لكن العرّاف الأميركي لا يزال مُصراً على تنضيجها، ولذا لا غرابة من الإصرار الأميركي على استمرار عمليات الإبادة في غزة، والحيلولة دون صدور إدانة دولية واضحة وصريحة لتلك الجرائم، ومنع أي توافق دولي في مجلس التآمر الدولي لإيقافها، فالأميركان يعتقدون أن تلك الجرائم ضرورية من أجل تنظيف قطاع غزة من سُكانه، طوعاً وكرهاً وبكل أساليب الترهيب والترغيب.

ورغم أن القطاع لا يُشكّل سوى 3 % من مساحة فلسطين المحتلة، إلا أن تهجير سُكانه سيكون لصالح تلك الصفقة الشيطانية، لسببٍ بسيط هو أن النجاح في تمرير مشروع التهجير في القطاع، سيُسهِّل على العدو تهجير عرب الضفة الغربية وأراضي 1948 وهي الهدف التالي، وبالتالي إقامة الدولة اليهودية النقية الموعودة على كامل الأراضي الفلسطينية السليبة، وهم يزعمون أن قيامها مُقدمة ضرورية لظهور المُخلِّص الثالث من أولاد نبي الله داوود، وبظهوره تتجمع في أيدي اليهود مقاليد الحكم في كوكب الأرض، وحُلم نقاء الدولة اليهودية ليس وليد اللحظة بل تعود جذوره إلى العام 1967.

استعجال الصهاينة استكمال برنامج "أرض بلا سُكّان"

مارس العدوان الصهيوني كل الوسائل القذرة خلال فترة رده على عملية طوفان الأقصى، لكن آلة حربه فشلت في تركيع سكان غزة وفصائل المقاومة الفلسطينية، وفشلت في التهجير القسري لسكان القطاع المتشبثين بأرضهم كتشب أشجار الزيتون بها، فكانت السياسة الخيار البديل لتحقيق غايتهم الشيطانية وهذه المرة من البوابة الأميركية، وتحت شعارات إنسانية براقة عنوانها العريض تشجيع الهجرة الطوعية وتحقيق حياة أفضل لسكان غزة في المنافي البديلة بحسب زعم الداعر الأميركي.

عمليات التهجير ليست وليدة عملية طوفان الأقصى المباركة، بل هي الدينامو المُحرك للمشروع الصهيوني منذ زراعة غدته السرطانية الخبيثة في قلب مشرقنا العربي المكلوم.

فهذا الكيان اللقيط يعتقد أن وجوده وأمنه واستقراره ودوام بقائه في مشرقنا النازف يتوقف على مدى قُدرته في خلق دولة صهيونية نقية في فلسطين المحتلة، ومن هذا المنطلق كان المُؤسس الأول لدولة هذه الكيان الغاصب وأول رئيس وزراء له، السفاح "دافيد بن غوريون"، في غاية الوضوح، عندما قال أن "العرب يجب ألا يظلّوا هنا، وسأبذل قُصارى جُهدي لجعلهم خارج فلسطين"، لكن العرب ذاكرتهم قصيرة للأسف.

مرّت عمليات التهجير بمراحل مُتعددة بعد صدور القرار الأممي المشؤم 181، الخاص بتقسم فلسطين عام 1947، وإقامة دولة الكيان في العام التالي، وما تبع ذلك من جرائم ومجازر إبادة وتطهير عرقي بحق الفلسطينيين، وبسط الكيان على أراضيهم وبيوتهم ومزارعهم وتجارتهم وأموالهم، وطردهم خارج بلادهم، وصيرورة أراضي 1948 ذات أكثرية يهودية طاغية.

وفي العام 1967، بسط الاحتلال سيطرته على قطاع غزة، وعمل على تشجيع الهجرة القسرية لسكان القطاع، من خلال إجبار المسافرين الغزاويين على ترك هوياتهم والتوقيع على وثائق تُفيد بأنهم غادروا بإرادتهم وأن عودتهم مشروطة بالحصول على تصاريح منه، وبذلك قام الاحتلال بإلغاء الاعتراف بوجود أكثر من 140 ألف فلسطيني، بحُجة تجاوز فترة الإقامة المسموح بها في الخارج.

اليـوم يوجـد في الشـتات أكـثر من سـتة ملايين فلسـطيني، هـم ضحايـا الإبعادات القسريـة، لا يأبـه المجتمـع الـدولي لمظلوميتهـم وحقهـم في العـودة إلى بلادهـم، بـل وهنـاك مؤامـرات ومُخططات مشـفوعة بشـبه إجماع دولي ورضى عربي رسـمي على إسـقاط حـق العـودة، وكانـت واحدة مـن أهم اشـتراطات العدو الصهيوني في مسلسـل "السـلام الموهـوم"، في أجزائـه المختلفـة بـدءاً بمدريد وإنتهـاءاً بصفقة القـرن "1990 - 2020"، وبالتـالي فالمطلـوب اليـوم صهيونيـاً وأميركيـاً وغربيـاً ليس إيقاف مسلسـل المجـازر المُتنقلـة في غـزة والأراضي الفلسـطينية المحتلـة، بـل اسـتكمال مسلسـل الإبعـادات القسريـة للفلسـطينيين، وتصفـير فلسـطين المحتلة من أبنائهـا الشرعيين لصالـح اللُقطـاء وأحفـاد القـردة والخنازير.

مقدمات خطة ترامب

انخرط المعتوه الأميركي مُبكراً في الملف الغزاوي قبل تسلمه مقاليد الحكم في بلاده، فأرسل مبعوثاً خاصاً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة "ستيفن ويتكوف"، للمشاركة في مفاوضات تبادل الأسرى بين الكيان الصهيوني وحركة حماس، وهدد مِراراً بحرق القطاع إذا لم تُفرج قوى المقاومة الفلسطينية عن الأسرى الصهاينة قبل تسلُّمه الحكم في 20 يناير 2025، تسارعت بعدها الأحداث ورضخ العدو الصهيوني لشروط المقاومة تحت ضغط الداخل الصهيوني المحتقن وضغط عمليات المقاومة الفلسطينية وجبهة الإسناد اليمنية.

وتم الشروع في تنفيذ مراحل تبادل الأسرى في 19 يناير 2025، ورفع مبعوث المعتوه تقريراً عن الوضع في غزة، تحدث فيه عن عدم ملائمة عمليات الإعمار مع وجود السكان المحليين، وأن القطاع سيظل لمدة 10 سنوات على الأقل غير قابل للحياة فيه، وفي ضوئه أتت خطة المعتوه لتهجير سُكان القطاع ووضع اليد عليه كخيار رأه حتمياً لما أسماه الخطوة التالية بعد انتهاء الحرب في القطاع.

السفاح العبري "نتن ياهو" لم يدخر هو الأخر جُهداً لإقناع "ترامب" بخطة التهجير والبسط، خصوصاً وأن الأهمية الموقعية للقطاع تجعل من السيطرة عليه منجماً للإثراء السريع، ما أسال لُعاب ترامب، وسرعة التعامل مع الموضوع، واعتباره صفقة تجارية واقتصادية وعقارية لا يُمكن تفويتها.

تصريحات قادة البنتاغون والخارجية الاميركية ومستشار الأمن القومي ومجلس النواب الأميركي كانت متسقة ومتوافقة مع الخطة، ما يُؤكد أنها لم تكن "بغرة قات" بحسب التعبير اليمني ورؤية شخصية للمعتوه، بل رؤية وتوجه دولة، سبق للأنظمة الأميركية السابقة التفكير فيها وطرحها، وفي حال أراد المعتوه تنفيذها ضمن هوس الصفقات العقارية التي يحلُم بها، فلن تكون هناك معارضة تُذكر لها في أروقة صنع القرار الأميركي الداخلي.

ونقل موقع أكسيوس الأميركي في 5 فبراير 2025 عن مسؤولين أميركيين أن "كلماته كانت مدروسة مُسبقاً وتعكس أفكاراً طرحها على بعض الموظفين وأفراد

أسرته"، وأن الخطة كانت "فكرته الخاصة، درسها لمدة شهرين على الأقل"، وبالتالي فرسالته للمشرق العربي واضحة كوضوح خطته التهجيرية، "بإمكانه جعل الأمر أسوأ بكثير أو التوصل إلى خطة أفضل"، أي يا تقبلوا بالخطة، أو افتح عليكم أبواب جهنم، وما نراه من عدوان سافر على اليمن شفرة من شفرات تلك الرسالة، أراد المعتوه توصيلها لأكثر من جهة.

وكشف المعتوه الأميركي "دونالد ترامب"، في 4 فبراير 2025، خلال مؤتمر صحفي جمعه بالجزار الصهيوني "بنيامين نتنياهو" في واشنطن عن خطط بلاده للاستيلاء على غزة.

في تصريح لاحق، ذكر للصحفيين "لسنا في عجلة من أمرنا" بشأن الخطة، وفي 7 فبراير 2025، قال أن خطته "صفقة عقارية": "نحن لا نتحدث عن قوات على الأرض أو أي شيء"، وفي 9 فبراير2025، أضاف: "ملتزمٌ بشراء وامتلاك غزة، وفيما يتعلق بإعادة إعمارها، فقد نمنحها لدول أخرى في الشرق الأوسط لبناء أجزاء منها، وقد يفعل ذلك أفراد آخرون تحت إشرافنا".

وتحدث وزير خارجيته "ماركو روبيو"، "الولايات المتحدة مستعدة لقيادة غزة وجعلها جميلة مرة أخرى"، وفي 10 فبراير 2025 قال "ترامب"، أن الفلسطينيين لن يكون لهم حق العودة في إطار خطته للسيطرة على قطاع غزة، "لن يكون لهم حق العودة، لأنهم سيحصلون على منازل أفضل بكثير".

واستبق ذلك في يناير 2025، بحديثٍ تبشيري عن غزة، "يمكن القيام ببعض الأمور الجميلة هناك، الساحل مُذهل، والطقس والموقع رائعان.. يمكن تحقيق بعض الأشياء الرائعة في غزة، يمكن تحقيق بعض الأشياء الجميلة في غزة"، ليأتي إعلان الخطة بعد أيامٍ معدودة من الإفصاح عن أحلامه الوردية بصورة سافرة ووقحة أثارت استغراب الكثير من دول العالم وحتى المقربين منه.

وصرح في 13 مارس 2025، أنه لن يُطرد أحداً من قطاع غزة، ولا أحداً يُجبر سكان غزة على المغادرة، وأنه يعمل بجدٍ مع الكيان لحل مشكلة غزة، وبعد مرور أسبوع فقط بدت ملامح ذلك العمل واضحة للعيان بإعلان العدو الصهيوني استئناف عملياته في غزة بصورة وحشية وغير مسبوقة.

وأعلنت واشنطن دون خجل دعم العملية بصورة مُطلقة وغير محدودة، وهو ما شجع العدو الصهيوني لإعادة الحديث عن التهجير، والشروع في اتخاذ عدة قرارات تمهيدية أهمها بحسب صحيفة "وول ستريت جورنال" نقلاً عن مصدر عبري مطلع، 18 مارس 2025، تهجير مئات الآلاف ممن عادوا إلى شمال قطاع غزة بضوء أخضر من واشنطن، وواشنطن لا تخجل من المجاهرة بذلك والتفاخر به والرقص على ضحايا عربدتها في غزة واليمن.

كما هدد العدو الصهيوني حركة المقاومة الإسلامية حماس بضم جزء من القطاع مقابل كل أسير يُقتل، وفقاً للقناة العبرية 12، 19 مارس 2025.

عملياً، كشف الاعلام العبري، في 20 مارس 2025، عن توجيه المستوى السياسي للكيان قُطعان جيشه بالاستعداد لإخلاء سكان قطاع غزة إلى مجمعٍ واحد في جنوب القطاع، كما أعلن وزير حرب العدو الصهيوني في 28 فبراير 2025 إنشاء كيانه "إدارة هجرة" مهمتها التسهيل والسماح بمغادرة سكان غزة طوعاً عبر ميناء أشدود أو مطار رامون.

استئناف العدو عدوانه على غزة وإعلان واشنطن دعمها المطلق للعملية، بحسب العديد من المراقبين يُوحي بأن واشنطن هذه المرة أكثر إصراراً على إفراغ القطاع من سكانه، من ذلك نقل مجلة "إيبوك" العبرية في 5 مارس 2025 عن مصادر أميركية، أن ترامب كان جاداً في خطته بشأن غزة، وهو عازمٌ على تنفيذها، ويواجه حالياً اختباراً سيُحدد موقف العالم العربي منه، وأنه لا يستطيع التراجع عن تصريحاته بأن مصر والأردن ستنفذان خطته لحاجتهما لمساعدات بلاده المالية.

العدوان الأميركي الموازي على اليمن، على خلفية تأكيد القيادة الوطنية الحرة في صنعاء وقائد ثورتها المباركة الاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني المظلوم وقضيته العادلة، والعمل مع قواه الوطنية المقاومة على إحباط مخططات التهجير، مؤشر إضافي على مُضيّ ترامب في خطته، وهو يرى في النظام الثوري بصنعاء وحركة حماس وقوى المقاومة في غزة حجر عثرة أمام مشاريعه في المشرق، وعلى رأسها إفراغ قطاع غزة من سُكانه ووضع اليد عليه وضمه وتملُّكه، ونستجلي الجزئية الثانية في تكرار قادة العدو الأميركي ضرورة إبعاد حماس من غزة ونزع سلاح المقاومة، وللأسف يحظى هذا التوجه بدعم أعراب الطوق.

خطة ترامب في طابعها العام تُمثل تراجُعاً عن السياسة الأميركية في المشرق العربي التي ترتكز منذ فترة طويلة على حل الدولتين باعتبارها المخرج الوحيد للصراع "الصهيوني - الفلسطيني"، لكنها منذ طرحها ذلك الحل لم تتخذ أي خطوة جدية لتنضيجه، بل كانت ولا تزال داعماً وفياً للكيان الغاصب وتبرير جرائمه وحمايته من الملاحقات القانونية الدولية ومنع صدور أي قرارات أممية تُدينه، ودعمه بكل ما لذ وطاب من الأسلحة وتخصيص ميزانية مالية سنوية سخية له.

مضامين الخطة الترامبية

تم تغليف الخطة بشعارات إنسانية براقة، "إننا نريد أن نبني لأهل غزة أجمل الفيلات"، و"سنحول غزة إلى ريفييرا الشرق الأوسط"، و"لا أريد أن يُقتل أهل غزة وإنما يعيشون في أمان في مصر والأردن حتى نبني لهم بلداً سياحياً ثم يعودون".

وفي باطنها مُحمّلة برزمة من الأهداف الاقتصادية والسياسية، "الفلسطينيين لن يكون لهم حق العودة إلى قطاع غزة"، "سنستولي على قطاع غزة، وسنتملكه على المدى الطويل وسنُعيد تطويره... أرى موقف ملكية طويل الأمد"، "لا أعتقد أن الناس يجب أن يعودوا إلى غزة".

تذرّع ترامب لتسويقه بضاعته البائرة بإتاحة الفرصة أمام جهود إعادة إعمار القطاع، بينما عملت خطته المُعلنة على تهميش الأبعاد الإنسانية والأخلاقية كُليةً، لصالح الاستثمارات والتنمية لبلاده، وهذه واحدةً من المحاولات البائسة والمفضوحة لإعادة إنتاج مشاريع تهجير الفلسطينيين، التي فشلت عبر التاريخ.

من أبرز وأخطر بنودها المُعلنة:

1 - إفراغ قطاع غزة من سُكانه، وتهجيرهم إلى أماكن بديلة بصورة دائمة أكثر أماناً، وتقديم مِنح مالية، بمزاعم تحسين ظروفهم المعيشية، وتوفير بيئة مُستقرة لهم خارج القطاع.

2 - فرض سيطرة أميركية مباشرة وطويلة الأمد على القطاع.

استندت الخطة حسب موقع "دويتشه فيله" الألماني، على وثيقة من 49 صفحة، أعدها أستاذ الاقتصاد المُقيم في واشنطن "جوزيف بيلزمان"، وقدمها إلى فريق ترامب في يوليو 2024، تنظر إلى قطاع غزة من منظور اقتصادي بحت، تضمنت مشاريع للطاقة المتجددة، ونظاماً للسكك الحديدية الخفيفة ومطارات وموانئ، وحوكمة رقمية، وفنادق مُطلة على الشاطئ.

وقدّرت التكلفة الإجمالية لإعادة بناء غزة بالكامل بنحو 1 و2 تريليون دولار، على أن تستغرق أعمال البناء ما بين 5 إلى 10 سنوات، بواقع 15 ألف دولار للمتر المربع الواحد.

ودعى "بيلزمان" في أغسطس 2024 إلى إخلاء القطاع بالكامل من أجل تنفيذ خطة الإعمار وحفر كامل مساحة القطاع من أجل القضاء على البنية التحتية العمودية، وإعادة تدوير الخرسانة لاستخدامها لاحقاً.

وأضاف بأنه يمكن لأميركا الاعتماد على مصر لقبول لاجئين من القطاع بالنظر إلى كونها "مدينة" للولايات المتحدة.

الخطة تنطوي على منح أميركا عقود إيجار مدتها 50 عاماً للدول التي تُشارك في عمليات إعادة البناء، على أن يُجرى تطوير نموذج اقتصادي يقوم على مبدأ "التوفير الخاص للخدمات العامة".

وبحسب الخطة، يمكن فقط مناقشة قضية سيادة سكان القطاع بعد انتهاء عقد الإيجار، أي بعد 50 عاماً، مع تشكيل إدارة مدنية قوية، وتقديم مناهج دراسية تستند على المناهج المعدّلة في الإمارات والبحرين والسعودية، وتعيين معلمين دوليين.

رأت الخطة إمكانية البدء الفوري لإعادة الإعمار في الجزء الشمالي من غزة من خلال ترتيبات إيجار يمكن التوصل إليها مع الكيان الصهيوني، على أن يُجرى أولاً إنشاء ميناء ومحطة لتحلية المياه في المنطقة، ومنح المستثمرين الأجانب أسهُماً في غزة لمدة 50 عاماً، حيث سيعمل استثمارهم على إعادة بناء غزة وإنشاء إدارة مدنية بها، على أن يتولى "شُركاء محايدون، يتقاسمون المصلحة المشتركة في إبعاد حماس وشركائها عن أي دور، إدارة العملية".

وتضمنت هدم جزء كبير من البنية التحتية في غزة واستبدالها بمشاريع استثمارية ضخمة تشمل فنادق فاخرة، وإدخال استثمارات ضخمة تشمل مشروعات سكنية حديثة وبنى تحتية متطورة ومنتجعات سياحية فاخرة وموانئ سياحية متطورة، ومرافق ترفيهية واسعة وتحويل القطاع إلى مركز اقتصادي ومُنتج سياحي كبير يحمل اسم "ريفيرا الشرق الأوسط"، وواجهة بحرية عالمية لترامب وصهره "جاريد كوشنير" وحلفائهم من الشركات متعددة الجنسيات والسيئة الصيت.

وإنشاء منطقة مخصصة "منزوعة السلاح" تتراوح مساحتها بين 3.0 و5.0 كيلومترات على الحدود الثلاثة مع الكيان والحدود الوحيدة مع مصر، وبناء مجمع فنادق في الجانب الغربي من غزة بواجهة بحرية، ومجمع سكني من مبان يصل ارتفاعها إلى 30 - 50 طابقاً على

الجانب الشرقي، ويضيف مبعوث ترامب في 2 فبراير 2025، "عمل مترو أنفاق بدلاً من أنفاق المقاومة يمتد لمدن وبلدان أخرى تحت الأرض، وبناء أبراج ومباني عالية تمتد لـ 50 طابق على طول شاطئ بحر غزة، قيمة المبنى الواحد في غزة الجديدة 2 مليون دولار"، وتقديم شقة في بلاد المهجر لكل عائلة فلسطينية توافق على مغادرة غزة، وعرض مماثل لعرب 1948.

وبناء مشروع ضخم لتوفير الغاز للقطاع بمشاركة أطراف أوربية وعربية بتكلفة إجمالية تتراوح بين 85 - 100 مليون دولار، ومشاريع للطاقة الشمسية والمتجددة، تعتمد جميعها على أنظمة الذكاء الصناعي، وتطوير مشروع لتوليد الكهرباء مماثل لمشروع يجرى العمل عليه في الإمارات يستخدم الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء بتكلفة 3.4 مليار دولار، مشيرة إلى إمكانية بناء محطة بالحجم نفسه في غزة لكن بتكلفة أعلى تبلغ 16.8 مليار دولار بالنظر إلى البنية التحتية المدمرة وشبكة الكهرباء المتدهورة في القطاع، وبناء ميناء مياه عميقة بتكلفة تتراوح بين 16 مليون دولار لكل رصيف بطول 300 متر إلى 7 مليارات دولار لكل ميناء تجاري كامل، وقدّر تكلفة بناء مشروع السكك الحديد السريعة بـ 20 - 30 مليون دولار لكل كيلومتر.

فيما يتعلق بالسيطرة لم يُبدِ الكيان أي ممانعة لتسليم الإدارة المدنية في القطاع لواشنطن، وفيما يتعلق بالإدارة العسكرية نقل موقع "الرادار العبري"، 6 فبراير 2025، عن الرئيس الأميركي، أنه "لا يستبعد إرسال قوات عسكرية أميركية إلى غزة"، بينما أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض أنه "لن يكون هناك قوات عسكرية أميركية على الأرض في غزة"، مكتفية بتعليق ظريف على هذا التباين، "ترامب سيرسل طائرات لتدمير غزة دون إرسال جنود".

كعادته في كل تحركاته المجنونة لم يُقدم المعتوه الأميركي ترامب أي رؤية واضحة لكيفية تطبيق خطته، سواء فيما يتعلق بعملية وضع العيد على قطاع غزة، أو فيما يتعلق بنقل سكان القطاع إلى المنافي البديلة، أو فيما يتعلق بتمويل خطته، ولا إشكال لديه فيما يتعلق بالتمويل فالسعودية والإمارات كفيلتان بذلك، أو فيما يتعلق بالجهة التي ستؤجر له القطاع.

استعادة العدو الصهيوني عدوانه على القطاع بالتوازي مع شن العدو الأميركي حرباً موازية على اليمن، يُوحي بأن ما يجري هو واحدة من أدوات تنفيذ الخطة، يتبعها حراك سياسي وديبلوماسي لتهيئة الأرضية فلسطينياً وعربياً.

أماكن التوطين والتهجير البديلة

تحدثت الإدارة الأميركية عن عدة أماكن بديلة لتوطين سكان غزة، وشهدت الفترة التالية لإعلان الخطة حراك أميركي وصهيوني للبحث عن الوطن البديل، وتقديم العديد من المغريات والامتيازات لتلك الدول، لكن أكثريتها رفض تلك العروض، وبعضها ربطها باشتراطات إضافية من قبيل الاعتراف به كما هو حال دويلة أرض الصومال.

كما رافق المغريات قائمة موازية من الترهيبات والتهديدات، وسبق للرئيس الأميركي الإعلان عن وجود عدة دول أسيوية وأوربية أبدت استعدادها قبول الفلسطينيين في أراضيها، لكن مع مرور الأيام بدت تلك الدول عازفة عن مشاركة ترامب زاره الإجرامي واللا إنساني.

أبرز الدولة المرشحة:

دول الخيار الأول: مصر والأردن والسعودية:

نصت الخطة على "إيجاد الدول العربية الغنية والمجاورة مناطق لتسكين المهجّرين الغزيين، مقابل امتيازات واغراءات، واقناع الأردن ومصر تقديم جزء من أراضيهما للمهجرين الغزيين"، والبحث عن دول أخرى في حال رفضهما، وبموجب ذلك استدعت الإدارة الأميركية الرئيس المصري والملك الأردني، وكلاهما رفض الطلب، لما يترتب على ذلك من تداعيات كارثية تُصيب أمنهما القومي بمقتل، ولا زال موقفهما المُعلن ثابت حتى اللحظة في رفض قبول التوطين ورفض التهجير، رغم ارتفاع نبرة اليقين الترامبية بأنهما سيقبلان وسيستقبلان وسيفعلان، والتلويح بقطع المساعدات عنهما، من ذلك نقل موقع "تايمز أوف إسرائيل" عن موقع العربي الجديد في 14 فبراير 2025، أن "البنتاغون يهدد بحجب المساعدات العسكرية عن مصر ما لم تقبل خطة ترامب بشأن غزة".

وسبق للكيان تقديم عرض لمصر يقوم على شطب الديون الخارجية مقابل القبول بالتوطين، وتقديم واشنطن عروض عسكرية للأردن، لكن رفضهما على الأقل المُعلن بغض النظر عما يجري تحت الطاولة، فاجأ ترامب، "فوجئت بعدم ترحيب الأردن ومصر بالخطة

التي طرحتها بشأن غزة، ونحن نقدم لهما مليارات الدولارات سنوياً".

السعودية هي الأخرى كانت ضمن بازار الخيارات المطروحة في السلة الأولى، ففي 7 فبراير 2025، قال رئيس الوزراء الصهيوني "بنيامين نتنياهو" أن "السعودية لديها مساحات شاسعة وبإمكانها إقامة دولة فلسطينية عليها"، في معرض رده على تمسّك الرياض بإقامة دولة فلسطينية مقابل تطبيع العلاقات مع "تل أبيب"، ورفضها عرضاً أميركياً بتوطين بعضاً من أبناء غزة، مقابل وعود بتواقيع اتفاقية دفاعية ووقود نووي تحت الإشراف الأميركي بحسب صحيفة "هآرتس" العبرية، 5 فبراير 2025.

وأضاف وزير طاقة العدو "إيلي كوهين" في 10 فبراير 2025، "من يريد إقامة دولة فلسطينية، يمكنه إقامتها في بلده ولن نعترض، هناك دول عربية ذات مساحة شاسعة، من الممكن إقامة دولة فلسطينية فيها".

وفي 11 فبراير 2025، أوضح السفاح "ترامب" أنه لا يهتم بانتقاد قادة وشعوب المشرق لخطته، وأنه قريباً سيبدأ في تطبيقها، وادعى أنها ستجلب الاستقرار للجميع، وألمح أن الكيان سيتولى الجانب الأمني في غزة، وأن نظامه سيعوض سكان غزة بأراضٍ في دول عربية منها السعودية.

الإشارات الأميركية المتكررة للسعودية لم تأتِ من فراغ، فهل يعني ذلك أن هناك تفاهمات سرية مع النظام السعودي، ولكن هذا النظام لا يرغب في الإفصاح عنها في المرحلة الحالية خوفاً من ردة الفعل المحلية، وبالتالي الاكتفاء بالتلميحات من أجل معرفة مدى تقبل الداخل السعودي لذلك؟.

دول الخيار الثاني: سورية والسودان وأرض الصومال:

كشفت شبكة "سي بي إس" في 18 مارس 2025 عن تواصل إدارة ترامب والكيان الصهيوني مع حكومتي السودان والصومال كأماكن محتملة لإعادة توطين سكان غزة، وأبدتا أيضاً اهتماماً بسورية كمكان محتمل لإعادة توطين سكان من غزة في الجنوب السوري، وحاولت الإدارة الأميركية التواصل مع الحكومة السورية المؤقتة عبر طرف ثالث، وأكدت الشبكة

أن تصريحات ترامب شجّعت الكيان على التواصل مع دول أخرى لاستكشاف فُرص إعادة توطين الفلسطينيين.

وفي 20 مارس 2025 نقلت هيئة البث العبرية عن وزير خارجية ما يُسمى أرض الصومال، أن دويلته منفتحة على بحث استقبال سكان غزة لكن يجب أن تحصل على اعتراف، وهي دويلة صغيرة نشأت بتمويل الإمارات، ولا تحظى باعتراف دولي.

دول الخيار الثالث: إندونيسيا وألبانيا:

كشف الإعلام العبري في 27 يناير 2025 عن خطة أميركية لنقل 100 ألف من سكان غزة إلى ألبانيا، ورأى المسؤولون الصهاينة في الخيار الألباني أو الإندونيسي أكثر واقعية بكثير من مخطط التهجير إلى الأردن أو مصر، لكن فيما يتعلق بإندونيسيا فقد كان موقفها واضح لجهة رفض الطلب الأميركي، ورفضت حتى مجرد نقاشه، واعتبرت تلك الخطوة تطهير عرقي بحق الفلسطينيين لا يمكنها المشاركة فيها، ما أصاب ترامب بخيبة أمل كبيرة.

دول الخيار الرابع: بلد المنشأة للخطة "أميركا":

في 11 فبراير 2025، سأل أحد الصحفيين ترامب، " هل تقبل دخول اللاجئين الفلسطينيين لأميركا، لأنك تطلب من الدول الأخرى القيام بذلك؟".

فرد بالرفض مُتذرعاً، ببُعد المسافة، "إنها مسافة بعيدة جداً بالنسبة لهم للسفر إلى أميركا، سيبتعدون عن أقاربهم وأحبابهم، مصر والاردن والسعودية سيساعدونهم".

التوطين في أميركا من الخيارات التي طرحتها العديد من الشخصيات الدولية، منها، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "بوريس جونسون"، مقترحاً في ١٤ فبراير 2025، نقل سُكان غزة إلى "مار إيه لاغو"، وهي منطقة واسعة تقع في ولاية فلوريدا، يمتلكها ترامب منذ العام 1985، واعتاد قضاء عُطلاته الصيفية فيها.

قراءة في المواقف من خطة ترامب

تباينت المواقف بين رافض ومتحفظ ومُؤيد بصورة مباشرة أو من وراء حجاب، وبالمجمل الدول الوحيدة التي أيدتها "أميركا والكيان الصهيوني"، وهي ذاتها التي أعلنت رفضها الخطة العربية البديلة.

أولاً: الموقف العربي:

بدت المواقف العربية الرسمية المُعلنة مُوحدة في رفض الخطة، باعتبارها تمُثل خطراً وجودياً على الأمن العربي، ناهيك عن تداعياتها وتأثيراتها المباشرة على الأمن القومي المصري والأردني والإخلال بالتوازن الإقليمي.

وأصدرت مصر والأردن وقطر والسعودية والإمارات في 5 فبراير 2025 بياناً مُشتركاً، ضمّنوه رفضهم خطة "التهجير" تجاه شعب غزة، وحذَّروا من "الحرب".

ونشرت تركيا ومصر بياناً مشتركاً، اعتبروا فيه تهجير سكان غزة، "تطهيراً عرقياً".

وأكدت مصر على لسان وزير خارجيتها "بدر عبدالعاطي" على أهمية إعادة إعمار القطاع، ولكن "دون مغادرة الفلسطينيين له"، ونشرت الخارجية المصرية، في 7 فبراير2025، بياناً أشارت فيه أن وزيرها تحدث مع نُظرائه في 11 دولة للتأكيد على "رفض أي إجراءات تستهدف تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، أو تشجيع نقلهم إلى دول أخرى خارج الأراضي الفلسطينية"، ووصف الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي اقتراح ترحيل الفلسطينيين بأنه "ظلم لا يمكن أن نشارك فيه"، ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن دبلوماسيين مصريين سابقين، توجيه مصر رسالة واضحة، مُفادها أن أي محاولة لتهجير الفلسطينيين من أرضهم "ستُعتبر عملاً حربياً".

واعتبر السيسي في تصريح له بتاريخ 28 يناير 2025 أن نقل الفلسطينيين إلى سيناء يعني نقل فكرة المقاومة والقتال، وهو ما قد يمنح الكيان الحق في ضرب الأراضي المصرية بحجة أمنه القومي، وهي واحدة من الأسباب التي دفعت نظامه لمعارضة خطة ترامب.

وحذرت بيانات وزارة الخارجية المصرية من دفع التهجير القسري لسكان غزة إلى إفشال الاستقرار في المشرق العربي وخنق السلام مع الكيان، والاضرار باتفاق السلام بين مصر والكيان الموقع في العام 1979 برعاية أميركية، وكشفت صحيفة "واشنطن بوست" في 7 فبراير 2025 أن القاهرة أبلغت واشنطن أن أي محاولة للتهجير القسري للفلسطينيين في قطاع غزة، تعني تدخل الجيش المصري.

ورفض ملك الأردن، أية محاولة لضم الأراضي وتهجير الفلسطينيين، مُشدداً على ضرورة وقف النشاطات الاستيطانية، ورفض أيّ محاولة لضم الأراضي وتهجير الفلسطينيين قسراً في غزة والضفة الغربية، وضرورة توطين الفلسطينيين في أرضهم، وكرر بعد محادثاته مع ترامب في واشنطن، 11 فبراير 2025، "موقف بلاده الثابت ضد تهجير الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية"، وتمسكه بـ "مصلحة الأردن": وأكد أن "هذا هو الموقف العربي الموحد: إن إعادة بناء غزة بدون تهجير الفلسطينيين ومعالجة الوضع الإنساني المزري يجب أن تكون الأولوية للجميع"، وأبدى بحسب موقع ميدل آيست آي البريطاني، 5 فبراير 2025، استعداد بلاده للدخول في "حرب" ضد الكيان في حال أصر الأميركان على تهجير الفلسطينيين إلى الأردن.

ورفضت السعودية خطط التهجير، وجددت ربط تطبيع علاقتها مع العدو الصهيوني بإقامة دولة فلسطينية، وهذا يتناقض مع ما قاله ترامب: "الرياض لا تُطالب بمثل هذه الدولة"، بالتوازي مع تبشيره بانضمام دول جديدة لاتفاقات ابراهام للسلام، على رأسها السعودية، وربما يكون التطبيع السعودي الرسمي والمعلن، واحدة من أوراق المساومة الأميركية لإيقاف تنفيذ خطة التهجير، ريثما تتهيئ الظروف.

خطة ترامب، وضعت أهم حليفين لواشنطن والكيان، "مصر والأردن" في موقف مُحرج بحسب مجلة "وول ستريت جورنال"، نقلاً عن مسؤولين أميركيين في 11 فبراير 2025، بينما رأى بعض المحليين فيما يجري، محاولة من واشنطن والكيان لإعادة ترميم صورة حلفائهم العرب التي تأثرت كثيراً خلال عملية طوفان الأقصى، وتقديمهم كأبطال خارقين، في خطوة محسوبة ومدروسة لمشروع كبير يجري التحضير له في المشرق المنكوب، يتوقف تمريره على أولئك الأبطال الوهميين.

ثانياً: الموقف الفلسطيني:

هناك توافق بين قوى المقاومة وسلطة عباس الموالية للاحتلال على رفض التهجير، بالتوازي مع محاولة سلطة عباس، استغلال الفزاعة الأميركية للتخلص من قوى المقاومة وإعادة القطاع إلى إدارته، بعد 18 عاماً من تفرّد حماس بإدارة القطاع.

وما يهمنا هنا تأكيد حماس وقوى المقاومة الفلسطينية أنه "لا هجرة إلا إلى القدس" فقط، والتحذير من تداعيات التهجير، والتي تستهدف بالمقام الأول الأمن العربي الجمعي، وأعلنت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بوضوح في 26 يناير 2025، رفض خطة ترامب، ودعته لعدم "إهدار الوقت في مشاريع جربها بايدن"، واستنكر عضو مكتبها السياسي "عزت الرشق" في 10 فبراير 2025 تصريحات ترامب بشأن "شراء وامتلاك غزة"، واعتبرها تصريحات عبثية تعكس جهلاً عميقاً بفلسطين والمنطقة، مؤكداً أن غزة ليست عقاراً يُباع ويُشترى، وهي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وثمنت الحركة في 12 فبراير 2025 مواقف الأردن ومصر الرافضة للتهجير والتأكيد على وجود خطة عربية لإعمار غزة دون تهجير أهلها.

في الاتجاه المغاير أبلغت السلطة الفلسطينية في 1 فبراير 2025 بحسب موقع ميدل إيست آي البريطاني، أميركا "بأنها مستعدة للصدام مع حركة حماس للاستيلاء على السلطة في غزة، خلال لقاء مع مبعوث ترامب لمناقشة الخطط المستقبلية".

ثالثاً: الموقف اليمني:

كانت جبهة الإسناد اليمنية ولا زالت واضحة في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني المظلوم، وأعلن قائد الثورة السيد عبدالملك الحوثي - يحفظه الله - رفض أحرار اليمن خطة المعتوه الأميركي، والتدخل عسكرياً إذا حاول الأميركان والكيان الصهيوني تنفيذ الخطة بالقوة، (سنتدخل عسكرياً إذا نفذت أمريكا و"إسرائيل" خطة التهجير بالقوة،.. سنتجه فوراً للتصعيد واستهداف "الإسرائيلي" والأميركي معاً).

وشهدت اليمن تظاهرات واحتجاجات ووقفات غير مسبوقة تنديداً بالخطة الترامبية، وإعلاناً للنفير العام في وجه العربدة "الصهيو - أميركية".

رابعاً: الموقف الأميركي المضاد:

شهدت الولايات المتحدة مواقف مضادة للخطة، وتصاعدت المطالب لإدارة ترامب للتراجع عنها، ورأوا فيها "تطهيراً عرقياً" و"نهباً استعمارياً"، من أبرز محطاتها:

1 - توقيع 145 نائباً من الحزب الديمقراطي (من أصل 215)، خطاباً مُوجّهاً إلى ترامب يطالبونه فيه بالتراجع عن تعليقاته "الخطيرة" بشأن السيطرة على قطاع غزة بحسب موقع "أكسيوس" الأميركي، وقناة كان العبرية، 14 فبراير 2025، وأبدوا قلقهم من دعوته للإبعاد القسري لسكان غزة، وقالوا أن خطته تُعرُض للخطر، فرصة العمل مع الشركاء العرب لبناء غزة وحل الدولتين، واعتبروا خطته غير أخلاقية وتقوض إعادة الإعمار بطرق سلمية، واعتبرها الكاتب الأميركي البارز "توماس فريدمان" "الأكثر حماقة وخطورة في التاريخ، ووصفة للفوضى داخل الولايات المتحدة وخارجها"، مُضيفاً، "كم هي المسافة قصيرة بين التفكير خارج الصندوق والتفكير خارج العقل"، واعتبرها السيناتور "كريس كونز"، "جنون مطلق"، ووصفها السيناتور "بيرني ساندرز"، بـ "الغريبة والصادمة"، داعياً لـ "إعادة بناء قطاع غزة ليعيش فيه الفلسطينيون وليس المليونيرات".

الحليف المقرب من ترامب، السيناتور الجمهوري "ليندسي غراهام" هو الأخر لم يُخفِ امتعاضه من الخطة، مؤكداً أن "العرب لن يدعموا إخراج الفلسطينيين من غزة" وأن "معظم سكان ولاية كارولينا الجنوبية ليسوا متحمسين لفكرة إرسال أميركيين للسيطرة على غزة"، واعتبرها النائب "بيت أغيلار"، "متماشية مع طبيعة ترامب في بناء الفنادق والمنتجعات، لكنها ليست إستراتيجية لحماية الأمن الأميركي، وهناك شبه إجماع في الأوساط الأميركية على تعريضها أمن بلادهم وجنودهم للخطر.

2 - توقيع 350 حاخاماً يهودياً أميركياً إعلاناً، نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" في 13 فبراير 2025، هاجموا فيه بشدة خطة "ترامب": "ترامب يدعو إلى إبعاد جميع الفلسطينيين من

غـزة، الشـعب اليهـودي يقـول لا للتطهـير العرقـي"، وهـدف الموقعـون مـن إعلانهـم إيصـال رسـالة تضامنيـة للفلسـطينيين مفادها "لسـتم وحدكم".

3 - إظهـار اسـتطلاعات رفـض المجتمـع الأميركي الخطة، من ذلك، تأكيد اسـتطلاع أجرته شـبكة سي بي إس الأميركيـة في 10 فبرايـر 2025، تصويـت 47 % عـلى أن سـيطرة بلادهم على غزة فكـرة سـيئة مقابـل ١٣% يرونهـا جيـدة، وتأييـد 54 % تعامـل ترامب مع الصراع بـين الكيان وحماس.

اسـتطلاع مماثـل نشرتـه مؤسسـة غالـوب في 20 فبرايـر 2025، أظهـرت نتائجـه معارضة 51 % مـن الأميركيـين طريقـة تعامـل ترامـب مع الأوضـاع في المـشرق العربي، بما في ذلـك تعامله مـع ملـف غزة.

وأظهـر اسـتطلاع نشرتـه "رويـترز" في 23 فبرايـر 2025، تأييـد 25 % اسـتيلاء بلادهـم على غـزة وتهجير الفلسـطينيين، ورفض ذلك 74 %، وفقاً لاسـتطلاع أجرتـه وكالة "رويترز" للأنباء ومؤسسـة "إبسـوس"، ومـن بين الجمهوريين يعـارض هذه الخطـوة 55 %، ويؤيدها 43 %.

هـذه النتائـج تُظهـر بحسـب نائـب المديـر التنفيـذي لمنظمـة "بيانـات مـن أجـل التقـدم"، "ريان أودونيل"، 12 فبراير 2025، "عدم شـعبية نية ترامب المُعلنة للولايات المتحدة للسـيطرة بشـكل غـير قانـوني وقـسري عـلى مناطـق مختلفـة في جميـع أنحـاء العـالم، وخاصـة غزة"، ويعكـس هـذا "عـلى نطاق أوسـع، نمطاً من السياسـات التوسـعية التـي يتبناها ترامـب ورئيس الـوزراء الصهيـوني بنيامـين نتنياهـو، وهـي سياسـات تُغـذي عـدم الاسـتقرار بـدلاً مـن حـل الـصراع، غالبيـة قويـة مـن الناخبـين يُعارضـون سـيطرة الولايـات المتحـدة عـلى غـزة وإعادة توطـين الفلسـطينيين الذيـن يعيشـون هنـاك، وحتـى أن عـدداً أكـبر مـن المشـاركين يرفضـون فكـرة إرسـال الولايـات المتحـدة قوات إلى الشرق الأوسـط لإنجاز هـذه الخطة"، "الـرأي العام في هـذا الشـأن واضـح: إن الـرأي العـام الأميركي يرفض هـذا الاقتراح غير الواقعـي والمزعزع للاستقرار".

الإدانـة الدوليـة الواسـعة للخطـة دفعـت بعـض مستشـاري ترامـب لتليـين وتلطيـف بعـض أجزائهـا.

خامساً: الموقف الصهيوني:

تلقت الأوساط الصهيونية حكومة ومعارضة وقوى سياسية خطة ترامب بالترحاب والتهليل والتأييد والاستعجال لترجمتها على أرض الواقع، واعتبروها طاقة القدر، لا سيما أنها تتناغم مع مخططاتهم بتحويل كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى دويلة صهيونية خالصة ونقية، بالتوازي مع دعوة بعض الجهات العبرية للتريث، حتى تتضح الصورة حول مستقبل الخطة.

1 - ترحيب رئيس حكومة العدو وأعضاء ائتلافه من حزب "الصهيونية الدينية" بخطة ترامب، لأنها تصب في صالح مشاريع التهجير التي يحلمون بتنفيذها لاعتبارات عديدة أولاً: أنها أساس توراتي، وثانياً: أنها تُمثل الحل الأمثل للتخلص من صُداع غزة وتصفية القضية الفلسطينية، وهذا التيار معروف برفضه لحل الدولتين.

عملياً، شجعت الخطة بعض الأوساط اليمينية المتطرفة في الكيان الصهيوني على مناقشة سياسات التهجير القسري، مما قد يؤدي إلى تصعيد التوترات الداخلية والإقليمية، وبدأ العدو في اتخاذ عدة فرشات عمل لتنفيذها، منها، دعوة وزير الأمن القومي، السفاح "إيتمار بن غفير"، في فبراير 2024، تقديم حوافز مالية لسكان غزة، لتشجيعهم على الهجرة الطوعية، واصفاً هذه الخطوة بأنها "مهمة أخلاقية"، ومُدعياً أن القطاع لا يمكن أن يستقر إلا برحيل سُكانه، وبقائهم في القطاع يعني بحسب زعمه استمرار "حالة الفوضى" وتهديد أمن كيانه، لذا فالهجرة الطوعية للغزيين خيار "حتمي" من أجل ضمان أمن الكيان ومنع تكرار طوفان الأقصى، واعتبر خطة المعتوه الأميركي فرصة تاريخية يجب استغلالها، والحل الوحيد لغزة، ودعى السفاح نتنياهو لدعمها والبدء بتنفيذها فوراً، وتعميم ذلك على الضفة الغربية.

ووصف وزير مالية العدو السفاح "بتسلئيل سموتريتش"، خطة المعتوه بالفكرة العظيمة، وأكد العمل مع السفاح "نتن ياهو" لضمان تنفيذها في إطار مشروع أكبر يهدف إلى تغيير الواقع الديمغرافي في القطاع على حساب سُكانه الفلسطينيين، وأكد في يناير 2025 أن احتلال القطاع وتشجيع الهجرة الطوعية، الحل المثالي لتقليص عدد سُكانه بنسبة تصل إلى النصف خلال عامين، خصوصاً مع دعم المعتوه الأميركي، وهو من الأصوات المُصرة على إخلاء القطاع من سُكانه منذ بداية أحداث طوفان الأقصى.

ويزعم وزير الطاقة العبري السفاح "إيلي كوهين"، 28 يناير 2025، أن الدمار الهائل في القطاع قد يستغرق أكثر من عقد من الزمان لإصلاحه لذلك يتعين تهجير سُكانه.

إتاحة خيار التهجير لسكان غزة من الأمور المُجمع عليها داخل الكيان، واعتبره وزير حرب العدو "كاتس"، الضمانة الوحيدة لأمن كيانه وأمن قُطعانه في مغتصبات الجنوب، مؤكداً في تصريح له بتاريخ 6 فبراير 2025، البدء بتنفيذه، و إعطائه الأوامر للجيش بإعداد خطة يتم من خلالها السماح بمغادرة طوعية لسكان غزة.

رئيس بلدية مغتصبة مدينة اللد المحتلة، **"يائير ريفيفو"**، في تصريح بتاريخ 18 فبراير 2025، أعاد التأكيد أيضاً وبصورة وقحة بدء كيانه تنفيذ الخطة، ولكن بالطريقة التي يُجيدها: **"لم يُخبروك بها، لكن إسرائيل قررت بالفعل تنفيذ خطة ترامب، ولكن بشكل مطور: تقليص عدد السكان العرب في إسرائيل، بدلاً من التهجير الذي يُسبب الكثير من الصداع، دعونا نسمح لهم بقتل بعضهم البعض، وبهذه الطريقة نتخلص من العرب".**

2 - معارضة المؤسسات العسكرية والاستخباراتية وقادة الرأي والنخبة من الوزراء والجنرالات السابقين خطة ترامب أو التخوّف من تبعاتها وتداعياتها الارتدادية على الداخل الصهيوني، والتشكيك في فرص تحققها واقعياً، ومنهم من اعتبرها لا تخدم الكيان من الناحية الاستراتيجية، في ظل تزايد المخاوف من أن تؤدي إلى تصاعد الفعل المقاوم في الضفة الغربية ومناطق التماس والقطاع، وهذا يُشكّل تحدي أمني كبير للكيان، ناهيك عن تأثيرات ذلك على علاقات الكيان المستقرة مع مصر والأردن، وتعطيل مشاريع التطبيع والسلام الإبراهيمي.

وكان لافتاً إصدار المؤسسة العسكرية تعليمات للقادة والجنود تدعوهم فيها إلى عدم الإدلاء بأي تصريحات تُعارض ما يصدر عن المؤسسات السياسية فيما يتعلق بخطة ترامب الجهنمية.

كما أعربت بعض الأصوات في الأقلية اليسارية الصهيونية عن رفضها المطلق لأي ترحيل جماعي لسكان غزة، من ذلك دعوة النائب الصهيوني "عوفر كاسيف" إلى مناهضة التطهير العرقي وإقامة دولة فلسطينية، وتنديد نائبة رئيس تحرير صحيفة "هآرتس" الليبرالية الصهيونية اليومية "نوا لانداو"، في افتتاحياتها منذ أشهر بفظائع الحرب في غزة، ومحاولة

جيش الكيان "التطهير العرقي" في شمال القطاع، "لن تصبح غزة ريفييرا أميركية في الشرق الأوسط، ولن يتم نقل مليوني غزاوي في خطة ترامب الضخمة، كما لم تكن هناك صفقة القرن مع نفق وهمي بين الضفة الغربية وغزة"، ودعا زعيم المعارضة العبرية "يائير لبيد" بعد إعلان ترامب، القيادة الصهيونية لوضع خطط بدل الاعتماد على أميركا، وأبدى عدم فهمه "قنبلة ترامب" بشأن غزة، لكنه أشار إلى أن هذه الخطة تُعبرِّ عن التزامه بأمن الكيان.

عضو الكنيست السابق، "رومان برونفمان" بدوره تسائل في 6 فبراير 2025، بصورة جريئة: "إذا كان من الممكن نقل الغزيين من غزة، فلماذا لا يُمكننا نقل الإسرائيليين إلى بلدانهم الأصلية؟"، وهو تسائل مُحق.

صحيح أن الكيان في عجلة من أمره لتنفيذ الخطة، ومع ذلك اعتبرها السفاح "نتن ياهو"، غير واقعية ولا تُحدث تغييراً استراتيجياً في تحديات اليوم التالي، لكنها أول فكرة جيدة منذ سنوات، داعياً سُكان القطاع للخروج مما وصفه بأكبر سجن في العالم من دون إجلاء قسري ولا تطهير عرقي، في إشارة واضحة لوجود سيناريو لدى كيانه لاستخدام القوة المفرطة من أجل إرغامهم على المغادرة في حال رفض الهجرة الطوعية.

وتحدث السفاح العبري "سموتريتش"، 9 مارس 2025، عن وجود تعقيدات لوجيستية تعترض عملية التطبيق، تتعلق بالعامل الزمني: "إذا قمنا بإخراج 5000 شخص يومياً من غزة فسيستغرق الأمر عاماً لتنفيذ خطة ترامب"، الرجل في عجلة من أمره ويريد تفريغ القطاع في ليلة وضحاها، مطالباً سُلطات كيانه، بوقف المعونات إلى حماس، والاستفادة من الدعم الأميركي المطلق لتصفير القطاع.

إشكالية أخرى أثارتها القناة العبرية 12 في 5 فبراير 2025، تتعلق بحاجة تنفيذ خطة ترامب للسيطرة على للقطاع ونشر آلاف الجنود الأميركيين، وما يترتب على ذلك من الدخول في مواجهة مع الفلسطينيين ومقتل آلاف الجنود الأميركيين، والعودة إلى عقود الحرب في المشرق العربي.

شعبياً، أظهر استطلاع للرأي تأييد 68 % خطة ترامب لإعادة توطين سكان غزة، وأظهر استطلاع عبري آخر دعم 80 % من الصهاينة نقل سكان غزة قسراً، وبينما رأى 3 % فقط، ذلك غير أخلاقي.

سادساً: الموقف القانوني:

اكتفت الأمم المتحدة باعتبارها الجهة الأولى المخولة بحماية وتنفيذ القانون الدولي في العالم بالقول أن التهجير القسري يرقى إلى مستوى التطهير العرقي، مُشددة على ضرورة احترام القانون الدولي، دون صدور قرار واضح يدين الخطة، ويُبطل مفاعيلها.

بموجب منطوق القوانين والمواثيق الدولية وحتى النواميس الإلهية، نحن أمام عمل همجي نازي غير شرعي وغير مُبرر، وتُصّنف عمليات التطهير العرقي والتهجير القسري ضمن جرائم الحروب والإبادة الجماعية.

القوانين والمواثيق الدولية بمختلف مُسمياتها تُجمع على أن طرد المدنيين من أرضهم أثناء النزاعات أو خلق ظروف غير صالحة للعيش تُجبرهم على المغادرة، جريمة حرب وعملية إبادة جماعية، لكن من يهتم لذلك في عالمنا الأصم.

خطة "ترامب" تنتهك بصورة صارخة المادتين 45 و49 من اتفاقية جنيف التي تحظر النقل القسري للسكان وطردهم من الأراضي المحتلة، وتُشكل وفقاً للتكييف القانوني الدولي "جريمة حرب" مكتملة الأركان، قد يكون لها عواقب قانونية "خطيرة" على المسؤولين الصهاينة والأميركيين، وتعريضهم للملاحقات القانونية الدولية.

النزوح القسري يُشكل جريمة حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتُحدد المادة 147 الطرد أو النقل غير القانوني للأشخاص المحميين، أي المدنيين ومن لا يشاركون في أعمال عدائية والسكان المحليين، باعتباره انتهاكات جسيمة.

هذه الانتهاكات لا تشكل جرائم حرب فحسب، بل أيضاً واحدة من أهم عناصر الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وحددت المادة 8 من نظام روما الأساسي بوضوح عناصر جريمة الحرب المتمثلة في تهجير المدنيين، في حين تُحدد المادة السابعة الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في النقل القسري أو الترحيل.

الأهداف والغايات

أولاً: على الصعيد الأميركي:

اتسمت بدايات الولاية الثانية لترامب بطرح خطط ومُقترحات أحدثت ضجة عالمية غير مسبوقة، من ذلك خطة تهجير سكان غزة، وتملُّك القطاع، وضم كندا والمكسيك، والاستحواذ على قناة بنما، وفرض ضرائب باهظة على الأوربيين، والدخول في حوار مع الروس لإيجاد تخريجة مُرضية بشأن الملف الأوكراني، وتمكين أميركا من الثروات المعدنية في أوكرانيا، ووو، وكلها في المحصلة ذات طابع تجاري بحت، يسعى ترامب من ورائها لتحسين صورته الكالحة، وإظهار نفسه كقائد قادر على تحقيق إنجازات كبيرة في السياسة الخارجية، مما قد ينعكس إيجابياً على شعبيته، بالإضافة إلى رفد خزينة بلاده بالمال، وعقد صفقات اقتصادية ما كانت تحلم بها.

ومن أهم الأهداف التي يسعى ترامب لتحقيقها:

1 - رد الجميل للمسيحية الصهيونية داخل أميركا، لدورها في فوزه خلال الانتخابات الرئاسية لولايته الثانية.

2 - الاستحواذ على غاز القطاع، ويمتلك القطاع مخزون احتياطي كبير من الثروات والموارد الطبيعية، أهمها الغاز الطبيعي، وتتحدث الدراسات الميدانية عن احتياطات غازية تُقدر قيمتها بأكثر من 500 بليون دولار، ونشرت مجلة "الدراسات الفلسطينية" في العام 2015، ورقة بحثية أعدها رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني "محمد مصطفى"، أوضحت أن مخزون الحقول الغازية المكتشفة في غزة منذ العام 1999 تُقدّر بحوالي 35 مليار متر مكعب، لكن الاحتلال منع استغلالها تحت ذرائعها شتى، مؤكدة غنى سواحل فلسطين المحتلة بالغاز.

وهناك مخزون يُقدّر بنحو 1000 مليار متر مكعب مقابل حيفا فقط، بالإضافة إلى كميات أخرى كبيرة في الشمال وقرب سواحل غزة.

3 - أهمية موقع القطاع على مسار مشروع الممر الاقتصادي "الهندي - الأوربي"، وأهمية السيطرة "الصهيو - أميركية" عليه في ضمان تنجيز هذا المشروع، وهو من المشاريع العملاقة، يطمح ترامب من خلاله إلى إزاحة مشروع الحزام والطريق الصيني من الخريطة، ويرتبط الخط بالقارة الأوربية، ومنها لدول أخرى في أميركا اللاتينية، كما يخدم في ذات الوقت المشروع الصهيوني القديم المتجدد في شق قناة "بن غوريون" الموازية لقناة السويس المصرية، وبذلك يتم تحقيق مكاسب مزدوجة للكيان والعرّاب الأميركي، فيتم تعزيز النفوذ الاقتصادي للكيان وخدمة الأهداف الأميركي فيما يتعلق بالسيطرة على ممرات التجارة العالمية ومواجهة مشروع "الحزام والطريق" الصيني.

4 - إجبار الدول العربية على تقديم حل، وتحمل عِبء غزة ومسؤولية لجم حماس ومنعها من تهديد الكيان الصهيوني، وتحمل تكاليف إعادة إعمار القطاع، وفي هذه الجزئية يرى الصحفي المصر "محمد المنشاوي"، في تغريدة له بتاريخ 12 فبراير 2025، أن المعتوه الأميركي: "نجح في إخافة الدول العربية، وتحديداً مصر والأردن، لدرجة يبدو معها موافقتهما على لعب دور رئيس في حكم قطاع غزة مستقبلاً أو تأمينه وتحمل عبء غزة ومواجهة العرب أنفسهم لحركة حماس".

5 - فرض التطبيع الصهيوني مع السعودية، وإخراجه من السرية إلى العلن والرسمية.

6 - إجبار الدول العربية والفلسطينيين على القبول بتسويات لا تخدم مصالحهم، وفرض بدائل طالما رفضتها حماس مثل إخراج الحركة بالكامل من معادلة غزة والقبول بشروط الاحتلال، مما يؤدي إلى إنهاء تهديد المقاومة الفلسطينية على المدى الطويل، ويُمهّد الطريق لإعادة تشكيل المشهد السياسي في المنطقة برمتها بما يتلاءم مع الأهداف والأجندة "الصهيو - أميركية" ويخدم مشروعهما القديم المتجدد "الشرق الأوسط الكبير"، ويُمهد الطريق لإقامة ما يُسمى بـ دولة "إسرائيل الكبرى".

بمعنى أدق وأشمل، وضع الدول العربية الفاعلة في الملف الفلسطيني تحت ضغط غير مسبوق، كي يتحركوا في أكثر من اتجاه:

أ - ممارسة ضغوط حقيقية على حماس للخروج من القطاع، والتعاون مع الكيان في إيجاد صيغة متعددة الأطراف لإدارة الحكم في القطاع بما يتماشَ مع أهداف الكيان حتى يتم

تجنيب القطاع والقضية الفلسطينية مخاطر التصفية التي تحدثت عنها خطة المعتوه الأميركي، ومطالبة الدول العربية الرافضة بتقديم بديل واقعي، وفق المحددات التي وضعها الكيان وأهمها تصفية حماس وإيجاد صيغة بديلة لحل الدولتين.

ب - دفع الدول العربية الفاعلة لتحمل تكاليف إعادة إعمار القطاع، شريطة أن يتم ذلك تحت مراقبة الكيان وأميركا، ووفق شروط معينة تضمن عدم تشكيل القطاع تهديد مستقبلي للكيان.

ج - دفع الدول العربية التي لم تُطبّع للانخراط مع الكيان في خطوات جادة للتعاون الإقليمي، وخاصة السعودية، وعدم ربط مسار التطبيع بمسار حل الدولتين.

د - العودة للانخراط في الجهود "الأميركية - الصهيونية" الرامية لتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة والتراجع أو تجميد أطر مسارات التقارب التي بدأتها بعض الدول مع إيران كمصر والسعودية في ظل سيناريو مُحتمل لتوجيه ضربة قاصمة للمشروع النووي الإيراني خلال فترة المعتوه الأميركي.

ثانياً: على الصعيد الصهيوني:

تحسين صورة السفاح "نتن ياهو"، داخلياً، وترميم تحالفه الحكومي المُهدَد بالانفراط، وتحقيق ما عجزت عن تحقيقه قوات العدو الصهيوني في القطاع، فبحسب عضو الكنيست السابق "إيتان كابل"، 18 فبراير 2025، "بعد عامٍ ونصف من الحرب، لا يزال الكيان بعيد تماماً عن تحقيق الأهداف التي حددتها حكومته، ليس من قبيل الصدفة أن نتنياهو لم يُرِد اتخاذ أي خطوة قبل دخول ترامب، ولن يُقدم على أي تحرك دون أن يُعلن ترامب موقفه، أمل نتنياهو في الحفاظ على تماسك الائتلاف يعتمد على ترامب"، إعادة الكيان اشعال الحرب في القطاع واحدة من فرشات هذه المقاربة، على أمل تحقيق أهداف الحرب، ورأب الصدع في البيت الصهيوني الداخل، بعد أن أثقلته الخلافات وكادت أن تُلقي به في مهاوي التفصّي.

كذلك مساعدة الكيان على طمس الهوية الفلسطينية، وسلب حقوق الشعب الفلسطيني

التي طالما دافع عنها بدمائه وصموده، وتصفية القضية الفلسطينية، وتخليص الكيان من صُداع المقاومة، وإحداث تغيير ديموغرافي يخدم مصالح الكيان وأحلامه في نقاء دولته.

ومن أبرز أهدافها الآنيّة على الصعيد الصهيوني:

1 - إظهار الدعم الكبير للموقف العبري، بما في ذلك الإفراج عن صفقات سلاح نوعية تمنح العدو الأفضلية والتفوق إقليمياً، ومحاولة إدارة المعتوه تقديم حلول غير تقليدية للصراع في المشرق العربي وبوابته القضية الفلسطينية تحت شعار "السلام عبر القوة"، بصورة تضمن تحقيق الأهداف التي عجزت ترسانة العدو الصهيوني العسكرية خلال العدوان الآثم على غزة عن تحقيقها وفي مقدمتها إفراغ القطاع من سكانه والقضاء على ما تبقَ من حلم الدولة الفلسطينية وإنهاء وجود حركة حماس وقوى المقاومة.

2 - توفير مظلة تُساعد السفاح "نتن ياهو" في الحفاظ على حكومته، ومنع انهيارها، في ظل تهديدات بعض قادة الأحزاب المشاركة فيها بفرط عقدها إذا لم يعد النتن للحرب ضد غزة بعد انتهاء المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، وهذا سيقود إلى انتخابات مبكرة لن تكون في صالح "النتن" وسط توقعات بقضائها على مستقبله السياسي، وهناك رزمة ثقيلة من القضايا التي تنتظره أمام القضاء ناهيك عن محاسبته على تقصيره في هجمات طوفان الأقصى.

وهذا يعني أن الهدف من خطة ترامب مغازلة تيار حزب الصهيونية الدينية وإقناعه بالعدول عن الخروج من حكومة النتن، وإقناع "سوميتريتش" بقبول الدخول في المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، لأهمية هذا الاتفاق في التخلص من عبء وضغط ملف أسرى الكيان، وإمكانية العودة بعدها إلى الإجهاز على ما تبقَ من القطاع وتمهيد الطريق لخطة ترامب، وفي هذا السياق يمكن فهم كلام المعتوه الأميركي عن تسلّم بلاده القطاع بعد نهاية القتال.

3 - نجاح العرّاب الأميركي في تصفير القطاع من سكانه، يفتح المجال لتصفير الضفة الغربية من سكانها، وقد يقود ذلك لدائرة أكبر تشمل دول الطوق الفلسطيني، بصورة تُهيئ المنطقة لتحقيق الحلم الصهيوني في إقامة دولتهم الكبرى من البحر إلى النهر،

وفي هذا السياق يمكن فهم مغازي حديث "ترامب" عن صُغر حجم مساحة الكيان، "أرى خارطة إسرائيل صغيرة مقارنة بدول المنطقة"، وفي ذلك تأكيد واضح على دعم قيام دولة الكيان الكبرى.

ويؤيد غُلاة قادة الصهاينة مثل وزير ماليتهم "بتسلئيل سموتريتش" توسيع "الكيان" من النيل إلى الفرات، وغلاة قادة قُطعان المستوطنين مثل "دانييلا ويس"، التوسع خارج حدود الضفة الغربية، إلى الأردن، ومصر، وحتى السعودية.

التداعيات والمخاطر

يترتب على تهجير سكان غزة تداعيات كارثية ومخاطرة غير محمودة لن يسلم من شظاياها أحد في المنطقة بما في ذلك الدول والكيانات الحليفة للصهاينة والأمريكان، والتي للأسف ستكون أول المكتوين بنارها، والكل يعي هذه الحقيقة المُرّة ويكتفي بالتفرجة وكأنه أمام مسلسل كوميدي.

من أبرز التداعيات والمخاطر، إشعال الخطة الحروب والصراعات في المنطقة، وتكرارها نكبة 1948 بالنسبة للشعب الفلسطيني.

1 - فلسطين المحتلة:

لن يقتصر الخطر على "غزة وحدها، بل سيمتد ليطال الضفة الغربية، عبر تنفيذ عمليات ترحيل مماثلة، بما يخدم أجندة اليمين الصهيوني المتطرف الساعي لإفراغ الأرض من الفلسطينيين، لذلك، يُصبح من الضروري على الدول العربية، رفض الانخراط في أي خطوات تُسهّل تمرير هذا المخطط"، بحسب المدير التنفيذي السابق لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، "كينيث روث".

ويُمثل تفريغ القطاع من سكانه، تهديداً مباشراً لهوية الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية، وتصفية قضيته المحورية، ويخلق أزمة إنسانية غير مسبوقة، فضلاً عن تداعياته الخطيرة على استقرار المنطقة خاصة الأردن ومصر.

كما أن فرض الخطة قد يُفجّر موجة جديدة من المقاومة، حيث ستعتبرها الفصائل الفلسطينية إعلان حرب على وجودها، والأخطر من ذلك، أن تنفيذها يُمثل خطوة حاسمة نحو تصفية القضية الفلسطينية بالكامل، وإغلاق أي إمكانية مستقبلية لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهذه من الأمور التي لا يمكن لقوى المقاومة المساومة عليها لأنها تُمثل ذاتها وحُلمها المنشود وأملها في النضال من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطينية السليبة.

2 - الأردن:

من شأن الخطة في حال قبلت بها الأردن إحداث خلل ديموغرافي وسياسي في هذا البلد،

حيث يُشكل الفلسطينيين بالفعل نسبة كبيرة من سكانه ما يُهدد بتفكيكه كدولة.

وحذر مراقبون من أن إجبار اللاجئين الفلسطينيين على الانتقال إلى الأردن يُشكل "تهديداً وجودياً للحكومة والعائلة المالكة، وفي حال سقطت الحكومة الأردنية، فإن التعاون الأمني مع أميركا سيتعرض للخطر أيضاً.

وتخشى الأردن من أن يكون إجبار مليوني فلسطيني من غزة على الانتقال إلى مصر ذريعة لإجبار ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية المحتلة، التي تقع على الحدود مع الأردن، وحدوث سيناريو مماثل.

3 - مصر:

يُجمع المصريون على تشكيل التوطين في سيناء تهديداً مباشراً لأمنهم القومي، وحذر "السيسي" مراراً من تحويل ذلك، المنطقة إلى بؤرة صراع جديدة، حيث قد تُستخدم كنقطة انطلاق لشن هجمات على العدو الصهيوني، مما قد يؤدي إلى تصعيد عسكري بين مصر والكيان.

كما من شأنها ضرب الاقتصاد المصري، وتُثير خطة ترامب بحسب صحيفة "يديعوت احرنوت" العبرية، 18 فبراير 2025، مجدداً مخاوف الشحن في البحر الأحمر، مما يُجبر السفن على تجاوز قناة السويس، ويُوجه ضربة اقتصادية كبيرة لإيرادات الممر المائي الحيوي لمصر.

4 - أميركا:

لكل فعل ردة فعل مساوية في المقدار ومُضادة في الاتجاه، وهذا ينطبق حرفياً على خطة المعتوه في حال أصرّ على تنفيذها حيث سيتسبب ذلك بوضع السفارات والمصالح الأميركية في العالم العربي الإسلامي في دائرة الخطر، وجعلها عُرضة للاستهداف، ومشكلة ترامب بحسب الكاتب اليهودي الاميركي "توماس فريدمان"، النظر للمشرق العربي بعدسة اليمين الصهيوني المتطرف والمسيحيين الإنجيليين، متسائلاً، "هل سيستيقظ ترامب يوماً، ويُدرك أن نتنياهو والصهاينة في إسرائيل يرونه كدمية لهم، ويستخدمه فقط لشراء المزيد من الوقت في طريق لا يؤدي إلى شيء، وإذا وصل إلى حيث يريد، سيتعلّم كل شاب يهودي ماذا يعني أن يكبرُ في عالم تكون فيه الدولة اليهودية دولة منبوذة".

الخطة المصرية "العربية" المضادة

هناك شبه إجماع عربي رسمي على رفض التهجير لما يترتب عليه من تداعيات لن يسلم من تبعاتها أحد، وانحصار الخلاف والجدل حول إدارة حماس للقطاع خلال فترة الإعمار وسلاح المقاومة.

وشهدت الساحة العربية حراك دبلوماسي واسع للخروج برؤية موحدة لإعادة إعمار قطاع غزة دون الحاجة لتهجير سُكانه، تُوجت بتقديم مصر خطة بديلة لخطة ترامب التهجيرية لسكان غزة، واعتمدتها القمة العربية الطارئة المنعقدة في القاهرة، 4 مارس 2025، وقدمتها للعالم كمبادرة عربية لإعادة إعمار قطاع غزة، تضمنت نحو 100 صفحة.

أهم محاورها:

أولاً: التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار:

53 مليار دولار، كتقديرات أولية، وعن التمويل دعت الخطة لعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار غزة، ومشاركة الدول العربية والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة في إعادة الاعمار، وتحدث الإعلام المصري عن مشاركة نحو 20 - 24 شركة متعددة الجنسيات متخصصة في البناء والتخطيط.

ثانياً: الخط الزمني لإعادة الإعمار:

خمس سنوات "2026 - 2030"، موزعة على ثلاث مراحل، هي:

1 - التعافي المبكر، الفترة الزمنية التقديرية 6 شهور، والتكلفة التقديرية 3 مليارات دولار، يتم خلالها:

أ - إزالة الركام والأنقاض في بعض المناطق وتأهيلها للسكن المؤقت.

ب - ترميم 60 ألف وحدة سكنية متضررة جزئياً لاستيعاب 360 ألف نسمة.

ج - إنشاء 200 ألف وحدة سكنية مؤقتة لاستيعاب 1.2 مليون شخص.

تشمل هذه المرحلة، إنشاء ثلاث "مناطق آمنة" داخل غزة يتم توطين السكان فيها خلال فترة "التعافي المبكر"، وتجهيزها بمنازل وملاجئ متنقلة، مع تدفق المساعدات الإنسانية إليها، ورأت الخطة بحسب وسائل الإعلام المصرية بدء العمل من منطقة رفح بشكل تصاعدي وصولاً إلى شمال القطاع.

تقسيم القطاع إلى 3 مناطق إنسانية تحتوي كل منها على مخيم كبير للسكان، وإعادة تدوير الأنقاض لاستخدامها كجزء من خرسانة البناء أو كجزء من أرضيات عملية البناء.

2 - إعادة الإعمار: الفترة الزمنية التقديرية عامين، والتكلفة التقديرية 20 مليار دولار، يتم خلالها:

أ - إنشاء 200 ألف وحدة سكنية جديدة.

ب - تطوير البنية التحتية الخاصة بها.

ج - استكمال إزالة الركام وفرز الأنقاض.

د - ترميم 60 ألف وحدة سكنية لاستيعاب 1.6 مليون نسمة.

هـ - استصلاح 20 ألف فدان.

و - إنشاء مرافق خدمية تشمل المشافي والمدارس.

3 - إعادة الإعمار: الفترة الزمنية التقديرية 2.5 عام، والتكلفة التقديرية 30 مليار دولار، يتم خلالها:

أ - إنشاء 200 ألف وحدة سكنية إضافية لاستيعاب 1.2 مليون شخص.

ب - تطوير البنية التحتية الخاصة بها.

ج - إنشاء المرحلة الأولى من المنطقة الصناعية على مساحة 600 فدان.

د - إنشاء ميناء الصيد البحري، والميناء التجاري، ومطار غزة.

ويتم خلالها تطوير الاقتصاد المحلي من خلال إنشاء مشاريع تنموية وتوفير فرص عمل لأبناء القطاع، ومن المتوقع توفير الخطة 400 ألف فرصة عمل.

ثالثاً: إدارة القطاع خلال فترة إعادة الإعمار:

اقترحت الخطة:

1 - إنشاء لجنة إدارة مؤقتة للقطاع لمدة 6 أشهر مكونة من تكنوقراط مستقلين تحت مظلة الحكومة الفلسطينية، مهمتها تمهيد الطريق لعودة السلطة الفلسطينية إلى حكم القطاع بشكل كامل.

2 - عمل مصر والأردن على تدريب عناصر من الشرطة الفلسطينية تمهيداً لنشرها بغزة في إطار العمل على تمكين السلطة من العودة للقطاع.

3 - نشر قوات حفظ سلام دولية في غزة والضفة ضمن جدول زمني واضح لإقامة الدولة الفلسطينية.

وإدارة القطاع من الإشكاليات المثيرة للجدل، حيث طُرحت عدة خيارات منها الخيار المنصص عليه أعلاه، ومنها وضع القطاع تحت الإدارة المصرية، لكن الأخيرة رفضت ذلك، وفيما يتعلق بإدارة حماس لا زالت موضع جدل.

صهيونياً، **قدّم زعيم المعارضة الصهيوني "لبيد"، مُقترحاً للإدارة الأميركية** في 25 فبراير 2025، تضمن وضع القطاع تحت إدارة مصر لمدة 15 عاماً، مقابل مسح جميع الديون المصرية الخارجية، والتي تُقدّر بنحو 155 مليار دولار، وهو يعتقد أن هذا سيُريح كيانه من صُداع القطاع، لكن مصر أصرّت على أن يُدار قطاع غزة من قبل أهله.

من أهم ما ورد في مقترحه:

1 - استكمال وقف إطلاق النار الحالي حتى يتم إطلاق سراح جميع الرهائن، مع بقاء الكيان في المحيط.

2 - تولي مصر السيطرة على قطاع غزة، بما في ذلك الأمن الداخلي والإدارة المدنية، من خلال صدور قرار من مجلس الأمن الدولي.

3 - تعريف السيطرة على أنها "وصاية" بهدف نقل غزة إلى السلطة الفلسطينية بعد عملية إصلاح وإزالة التطرف، مع مؤشرات قابلة للقياس.

4 - بدأ عملية إعادة الإعمار بإشراف مصري، ومشاركة السعودية ودول اتفاق إبراهام في

أنشطة مجموعات العمل على غرار منتدى النقب.

5 - استثمار الولايات المتحدة في غزة بالتعاون مع مصر (وفقا لخطة ترامب).

6 - سماح مصر لأي مقيم في غزة يرغب في المغادرة ولديه مكان يذهب إليه أن يفعل ذلك بطريقة منظمة، "تهجير طوعي خمسة نجوم".

7 - عمل مصر على منع تهريب الأسلحة إلى غزة، وتدمير الأنفاق، والقضاء على البنية التحتية المتبقية للمقاومة، (إنجاز ما عجز عن إنجازه الكيان عسكرياً).

8 - إنشاء آلية أمنية "مصرية - صهيونية - أميركية" للتعامل مع التهديدات الفورية.

رابعاً: مصير سلاح المقاومة:

اعتبرت الخطة معضلة تعدد الجهات الفلسطينية الحاملة للسلاح في غزة أمر من الممكن التعامل معه، بل وإنهائه للأبد، إذا تمت إزالة أسبابه من خلال أُفق واضح وعملية سياسية ذات مصداقية تُعيد الحقوق إلى أصحابها.

وشددت على أن جميع الجهود السابقة يجب أن تصب في اتجاه تنفيذ حل الدولتين، والعمل على إبرام هدنة متوسطة المدى بين الكيان الصهيونية و"السلطة الفلسطينية"، تشمل الضفة وغزة، ووقف جميع الإجراءات الأحادية، مثل الاستيطان، وهدم المنازل، والاقتحامات العسكرية، والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للأماكن المقدسة.

وهناك طُروحات بشأن سلاح المقاومة، منها حصره في مناطق محددة من القطاع نزولاً عند رغبة المولين.

وتحدثت الوكالة الأميركية (أ.ب) عن تنصيص الخطة على تشكيل قوة شرطة فلسطينية من رجال الشرطة السابقين التابعين للسلطة الفلسطينية الذين ظلوا في غزة بعد سيطرة حماس على القطاع في العام 2007، وتعزيزات من القوات المدربة على يد مصر والغرب.

وكشف مصدر دبلوماسي مصري في واشنطن لوسائل الإعلام في 20 فبراير 2025، عن وجود إشارة في الخطة المصرية لأسلحة حركات المقاومة الفلسطينية، وفق سيناريو يأخذ في الاعتبار مخاوف الدول المانحة التي ستمول أنشطة إعادة الإعمار في القطاع، ووضع قيود

وإشراف عليه، حيث سيتم اقتراح تحديد أماكن محددة لمخازن السلاح، بحيث تكون خاضعة للرقابة الأوربية والمصرية.

الخطة في إطارها العام استبعدت حركة حماس من الإشراف على إعادة الإعمار أو إدارة القطاع بأي شكل من الأشكال، خلال فترة إعادة الإعمار، ودعت لإرساء هدنة طويلة الأمد تُستخدم كإطار تفاوضي لنزع سلاح حماس تماشياً مع المطالب الصهيونية والأميركية.

ورغم ذلك قابلها العدو الصهيوني والإدارة الأميركية بالرفض، وتحتاج مصر لتمريرها إلى موافقة الكونجرس الأميركي، لكن دون ذلك عقبات كثيرة.

حماس قبلت استبعادها خلال فترة إعادة الإعمار من إدارة القطاع، لكنها رفضت بشكل قاطع مناقشة مسألة نزع سلاحها.

يرى الباحث والسياسي المصري، "عماد جاد"، أن الخطة العربية تحمل جوانب إيجابية، لكنها تفتقر إلى معالجة جوهرية لمعضلة الوجود العسكري لحركة حماس وسلاحها في القطاع: "لقد تجنبت الدول العربية التطرّق رسمياً لهذا الملف، في حين أعلنت حماس بوضوح أن سلاحها خط أحمر، ولن تتخلى عنه أو تُغادر غزة.

هذه المسألة تظل نقطة الضعف الأبرز في الخطة العربية، لكن إذا تمكنت الدول العربية من إقناع حماس بتسليم سلاحها وخروج قيادتها العسكرية العليا إلى مصر أو قطر أو تركيا، فقد يعزز ذلك موقف الوفود العربية خلال المفاوضات مع الرئيس الأميركي، ويفتح الباب أمام حلّ توافقي".

الخطة المصرية دعت إلى إرساء هدنة طويلة الأمد تُستخدم كإطار تفاوضي لنزع سلاح حماس، بينما دعت السعودية لاتباع نهج تدريجي، يبدأ بإخراج قادة حماس من القطاع ثم نزع سلاح الحركة على مراحل مع تقدم التفاوض نحو حل دائم للقضية الفلسطينية، بينما رفضت الإمارات المعروفة بولائها المطلق للكيان الصهيوني أي مقترح يُبقي على وجود حماس في غزة، واعتبرت بقائها تهديداً وجودياً، وطالبت بإزالة سلاحها بالكامل وبشكل فوري، وربطت ذلك بتقديم المساعدات والاستثمارات الموجهة لإعادة الإعمار.

الدول الداعمة مالياً لخطة إعمار غزة بشقيها العربي والدولي اشترطت الحصول

على ضمانات سياسية وأمنية واضحة لحسم مصير سلاح حماس.

يرى الخبراء أن قضية سلاح حماس مُعقدة وتستلزم رؤية شاملة ضمن إطار تسوية أوسع للصراع، إذ لا يمكن فصلها عن الأفق السياسي لحل الدولتين.

الأردن بدورها اقترحت بحسب موقع "ميدل إيست آي" البريطاني، 24 مارس 2025، إبعاد 3000 عنصر من قادة حماس والقسام عن غزة، ونزع سلاح المقاومة تمهيداً لسيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع.

بالمقابل يُصرّ الجانب الأميركي ومن ورائه الصهيوني على ضرورة تخلّي حماس وقوى المقاومة الفلسطينية عن سلاحهم، ومغادرتها القطاع، لأن بقائها بحسب السفاح "نتنياهو"، 25 مارس 2025، يعني المزيد من المخطوفين وهجوم 7 أكتوبر آخر وإعادة ترميم محور المقاومة والممانعة، وكلها تعني هزيمة الكيان.

ومن المآخذ على الخطة:

1 - عدم تحديدها توقيت التنفيذ، وهل يكون قبل إحلال السلام في غزة، أم بعد إحلال السلام، وزادت الصورة قتامة مع معاودة العدو حربه الإجرامية في القطاع.

2 - عدم معالجتها إشكالية تمويل إعادة الإعمار، وهذه من الإشكاليات المُعقدة والمهددة بنسف الخطة، خصوصاً مع اشتراط العديد من الدول شروطاً تعجيزية للمشاركة في التمويل تتساوق مع أهداف العدو الصهيونية، أهمها استبعاد حماس من القطاع ونزع سلاح المقاومة.

3 - عدم تحديد تفاصيل دقيقة وواضحة حول كيفية حكم القطاع خلال فترة إعادة الإعمار، ولا كيف سيتم إبعاد جماعة مسلحة قوية مثل حماس من القطاع.

تباين المواقف من الخطة المصرية "العربية"

نالت الخطة تأييد عربي وترحيب دولي واسع، باعتبارها الحل الأمثل لمواجهة خطة ترامب والحفاظ في نفس الوقت على حقوق الشعب الفلسطيني المظلوم بالبقاء في أرضه.

فلسطينياً، رحبت حركة حماس بالخطة، ودعت لتوفير جميع مقومات نجاحها، ووافقت على "تشكيل لجنة إسناد مجتمعي من شخصيات وطنية مستقلة لإدارة قطاع غزة إلى حين استكمال ترتيب البيت الفلسطيني وإجراء الانتخابات العامة في كل مستوياتها الوطنية والرئاسية والتشريعية"، ورحبت بدعوة الخطة لإجراء انتخابات فلسطينية.

صهيونياً، تم رفضها، لأنها بحسب خارجية العدو، لم تتناول "حقائق الوضع بعد السابع من أكتوبر 2023"، ودعت الدول العربية إلى "التحرر من القيود الماضية والتعاون من أجل إيجاد مستقبل من الاستقرار والأمن في المنطقة"، وادعت أنها "مُغرقة بوجهات نظر عفا عليها الزمن وتتجاهل تداعيات هجوم حماس في 7 أكتوبر"، في إشارة إلى حل الدولتين، كما رفضت الاعتماد على السلطة الفلسطينية، رغم ما قدمته هذه السلطة من خدمات جليلة للعدو ولا زالت.

أميركياً، رفضت إدارة ترامب الخطة، ووصفتها بغير الواقعية، وأصرّت على خطتها.

واعتبر مدير مكتب الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأميركية خلال ولاية ترامب الأولى، "ديفيد شينكر"، الخطة المصرية، مُخيبة للآمال، مضيفاً، أن إدارة ترامب كانت تبحث عن اقتراح عربي يتضمن الأمن والحكم، فحصلت على وثيقة من 100 صفحة تحتوي على فقرة واحدة حول الحكم والأمن، ولا يوجد ذكر لحماس.

المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، بدوره أكد أن ترامب متمسكٌ برؤيته لإعادة بناء غزة خالية من حماس.

وللأسف لم يتوقف رفض المبادرة على الكيان والأميركان، حيث كشف موقع "ميدل إيست آي" البريطاني في 18 مارس 2025 عن ممارسة الإمارات ضغوط كبيرة على إدارة ترامب من أجل نسف خطة مصر، لأن أبوظبي ترى أن الخطة تمنح حماس نفوذاً كبيراً.

وزير الإعلام الأردني الأسبق، "سميح المعايطة"، رأى في مقابلة مع قناة البي بي سي البريطانية بتاريخ 8 مارس 2025 أن الخطة العربية قابلة للتطبيق رغم ما يُحيط بها من عراقيل، لكنها أو أي خطة مستقبلية حول غزة ستخضع لعوامل التفاوض والاشتراطات الأميركية والصهيونية.

الخيارات والسيناريوهات

1 - إعادة التوطين في الأردن ومصر:

يتوقف على تشجيع أميركا، الكيان ومساندته على العودة للحرب تحت مبرر استكمال أهدافها، وربما الانخراط الأميركي عسكرياً بصورة غير مباشرة فيها، والعمل على تخفيف الضغط الدولي على الكيان فيما يتعلق بالمساعدات، بحيث تتحول المسألة الإنسانية في القطاع إلى عملية شكلية لا تلبي الاحتياجات الحقيقية لسكانه، وإحكام الحصار والتجويع على سكان القطاع مما يدفعهم للهجرة باتجاه الأراضي المصرية واقتحام الحدود بتوجيه مباشر وغير مباشر من الكيان.

دعم أميركا، خطة الكيان في الضفة الغربية، ومساعدته على بسط سيطرته عليها والاعتراف بسيادته فيها، وهي ما تبقَ من حلم الدولة الفلسطينية وفق مقررات الشرعية الدولية، فإذا نجح العدو في السيطرة عليها، وتنظيفها من سكانها، تهيأت له الأرضية لإقامة الدولة النقية.

الضغط على الأردن ومصر لإجبارهما على القبول بالخطة، ولدى واشنطن العديد من أوراق الضغط منها المساعدات وقروض صندوق النقد الدولي وملف سد النهضة والملف السوداني، وكذا الضغط على السعودية والإمارات وقطر للانخراط في دعم وتمويل الخطة، من خلال المساهمة في إعادة إعمار القطاع وتخفيف اعتراضها السياسي على فكرة التهجير ومسألة ربط التطبيع بقيام دولة فلسطينية.

العديد من مُدخلات هذا السيناريو ماثلة للعيان، وفي حال نجح العدو في تمريره فسنكون أمام إعادة توطين جديدة في القطاع لسكان جُدد غير سُكانه المهجرين، هم قُطعان يهود المستوطنين المجمعين من مواخير أوربا وأميركا.

2 - التوطين بعيداً عن مصر والأردن:

يتوقف على رفض مصر والأردن، الخطة، ويحمل هذا الخيار الكثير من المخاطر على

المصالح الأميركية في المنطقة، لأنه حتماً سيقود إلى مواجهة غير محسوبة العواقب مع مصر والأردن، ويحظى هذا السيناريو بدعم جناح الصهيونية الدينية.

3 - فشل الخطة وإبطال مفاعيلها:

يعتقد الصحفي العبري "رافيف دروكر"، 5 فبراير 2025، أن احتمالية تحقق خطة تهجير الفلسطينيين تُشبه كل الوعود الفارغة التي يُطلقها الرئيس الأميركي الغريب الأطوار، من تخفيض الأسعار الدراماتيكي الذي وعد به بنسبة 50 %، إلى وقف جميع الحروب، ونزع السلاح النووي من كوريا الشمالية، وخطة "صفقة القرن" لحل الصراع "الصهيوني - الفلسطيني"، وغيرها من الوعود التي لم تتحقق، بمعنى أن الخطة مجرد حبر على ورق، من أجل ابتزاز دول المنطقة وحلبها وتمرير مشروع إبراهام على بقية المسبّحين الذين لم ينضموا بعد لجوقته.

تحقق هذا السيناريو يتوقف على:

أ - سقوط حكومة "النتن ياهو".

ب - قبول حكومة "النتن ياهو" صفقة تتضمن إطلاق سراح الأسرى، والانسحاب من القطاع، وإنهاء الحرب في غزة ، مقابل تطبيع العلاقة مع السعودية.

ج - وجود ضغوط من داخل المؤسسات الأميركية

د - نجاح مصر والأردن بتكاتف ودعم عربي وإسلامي في إيقاف الخطة من خلال خلق إجماع إقليمي ودولي رافض.

وللوصول إلى هذه الغاية يلزم العرب تقديم خطة بديلة تتسم بالجدية والواقعية والقابلية للتنفيذ وتتلاقى مع الصمود الأسطوري الفلسطيني، وانتصارات الفعل المقاوم، وما عدا ذلك حرثٌ في الهواء.

ردود الفعل الدولية من الحكومات والمنظمات العالمية، وحتى من داخل الكيان الصهيوني نفسه، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن المشروع الأميركي محكومٌ عليه بالفشل قبل أن

يولد، فالواقع السياسي والقانوني والأخلاقي لا يسمح بتمرير مثل هذه السياسات العنصرية القائمة على الطرد والاستيطان القسري.

كما أثبت الفلسطينيون على الأرض أنهم متمسكون بحقوقهم وأرضهم، وأن كل مشاريع التهجير لن تزيدهم إلا ثباتاً، فغزة ليست للبيع، ولن تكون "ريفيرا أميركية"، بل ستبقى رمزاً للصمود والمقاومة، عصيةً على محاولات الطمس والاقتلاع، كما كانت طوال العقود الماضية، وأية خطة تحاول إعادة إنتاج نكبة جديدة لن تواجه سوى نفس المصير الذي لاقته المخططات السابقة: الفشل الذريع في مواجهة إرادة الشعب الفلسطيني الذي لا ولن يقبل بأقل من حقه الكامل في تقرير مصيره على أرضه وإقامة دولته الحرة المستقلة.

ولا عجب أن تُوجه صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، رسالة ساخرة لترامب: "يا سيد ترامب لو اعطيت لكل فلسطيني مليون دولار وأرسلته إلى أميركا لن يترك غزة، لأن غزة بالنسبة للفلسطينيين طريق تحرير القدس، فالخطة المعلنة حاليا غير قابلة للتنفيذ"، وهذه حقيقة لا يفقهها بيقور البيت الأبيض، لكن وقائع الأحداث كفيلة بإيصالها إلى عقله البيقوري الثخين.

المراجـــــع

1 - أحمد الطناني، كيف يمكن مواجهة خطط التهجير الطوعي؟، قدس الإخبارية، 13 فبراير 2025.

2 - أحمد الساعدي، الأبعاد الاستراتيجية لخطة ترامب في غزة وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط، كتابات، 18 فبراير 2025.

3 - أحمد جمعة، بيان مصري وعربي مشترك يؤكد رفض تهجير الفلسطينيين من أرضهم، اليوم السابع، 1 فبراير 2025.

4 - إسماعيل يوسف، الدخان والمرايا وإغراق الساحة .. نظريات رسمت ملامح خطة ترامب ضد غزة، صحيفة الاستقلال، فبراير 2025.

5 - د. أكرم حسام فرحات، تقدير موقف أبعاد خطة ترامب لتهجير الفلسطينيين واحتلال قطاع غزة رؤية من منظور الأمن القومي المصري، مركز السلام للدراسات الاستراتيجية، 8 فبراير 2025.

6 - رائد صالحة، اقتراحات ترامب غير القانونية بشأن غزة هي امتداد طبيعي لعقود من السياسة الأميركية المخزية تجاه فلسطين، صحيفة القدس العربي، 15 فبراير 2025

7 - زيد المحبشي:

- غاز غزة يحرقها وقناة بن غوريون تُدمِّرها، مركز البحوث والمعلومات، ديسمبر 2023.
- غزة في مواجهة لعنة التهجير، مركز البحوث والمعلومات، مارس 2024.

8 - سمية الغنوشي، من فلسطين إلى جنوب أفريقيا: حرب ترامب دفاعاً عن الأبارتايد، ميدل ايست أي، ترجمة قدس الإخبارية، 12 فبراير 2025.

9 - سلمان آق سونغور، قانونيون عن خطة ترامب: تهجير الفلسطينيين جريمة حرب، وكالة الأناضول، 12 فبراير 2025.

10 - لبنى الفلاح، تازة قبل غزة، جريدة الحياة اليومية، 13 فبراير 2025.

11 - ماجد عزام، خطة ترامب لغزة: أبعد وأخطر من التهجير، موقع المدن، 5 فبراير 2025.

12 - يوسف علي أوغلو، تفاصيل الخطة العربية لإعمار غزة في 5 سنوات، وكالة الأناضول، 4 مارس 2025.

13 - الجزيرة، هل ينجح التحرك العربي في مواجهة خطة ترامب؟، 12 فبراير 2025

14 - الموسوعة الدولية الحرة "ويكيبيديا"، خطة ترامب لقطاع غزة.

15 - المونيتور، البيت الأبيض يرفض الخطة العربية لغزة بعد الحرب ويصر على موقف ترامب، 5 مارس 2025.

16 - بوابة الوسط، أستاذ اقتصاد أميركي وراء خطة ترامب في غزة، ترجمة هبة هشام، 18 فبراير 2025.

17 - بي بي سي نيوز عربي البريطانية:

- ماذا بعد رفض ترامب الخطة العربية لإعمار غزة؟، 8 مارس 2025.
- حماس تنفي قبول هدنة مؤقتة وتوافق على "تشكيل لجنة من شخصيات وطنية لإدارة قطاع غزة"، 9 مارس 2025.

18 - دويتشه فيله، هل تنجح الدول العربية في إحباط مخطط ترامب بغزة؟، بوابة الوسط، ترجمة هبة هشام، 16 فبراير 2025.

19 - شبكة الساعة، خطة ترامب لغزة.. تفاصيل مشروع التهجير وردود الفعل، 7 فبراير 2025.

20 - شبكة سي إن بي سي، ردود أفعال حماس وإسرائيل على القمة العربية الطارئة وخطة إعادة إعمار غزة، 4 مارس 2025.

21 - شبكة قدس برس:

- أبعد من الإدانة.. ما على الشعوب العربية لمواجهة خطة ترامب؟، 12 فبراير 2025.
- 350 حاخاماً أميركياً يوقعون إعلاناً يصفون فيه خطة ترامب بشأن غزة بالتطهير العرقي، 14 فبراير 2025.

22 - مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، ردود الأفعال العالمية الرافضة لمقترح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن تهجير سكان غزة، 17 فبراير 2025.

23 - ميدل إيست آي، ترامب يتحول من خطة غزة إلى التعامل مع حماس بشكل مباشر، ترجمة موقع الخنادق، 6 مارس 2025.

24 - وكالة سما الإخبارية، خطة مصر لإعادة إعمار غزة في مواجهة خطة ترامب، 18 فبراير 2025.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات